الأمم المتحدة
A/73/748
الجمعية العامة
Distr.: General
15 February 2019
Arabic
Original: English

**الدورة الثالثة والسبعون**
البند ١٥٨ من جدول الأعمال
**تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي**

# ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

## مذكرة من الأمين العام

## أولا - مقدمة

١ - تحتوي هذه المذكرة على طلب سلطة للدخول في التزامات بأنصبة مقررة تبلغ قيمتها الإجمالية ١٠٠ ٨٥٠ ٥١ دولار (صافيها ٧٠٠ ٠١١ ٥٠ دولار) للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، على النحو المبين في الفرعين الثاني والثالث أدناه.

٢ - وأكّد مجلس الأمن في الفقرة ١٠ من قراره ٢٤١٠ (٢٠١٨) المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨، اعتزامه القيام، استنادا إلى استعراض للظروف الأمنية في الميدان ولقدرة هايتي بوجه عام على كفالة الاستقرار، بالنظر في سحب بعثة دعم نظام العدالة وتحويلها إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي لا يعنى بحفظ السلام ابتداءً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ أو تاريخ لاحق.

٣ - وفي ضوء ما تقدم، طلب مجلس الأمن في الفقرة ٩ من القرار نفسه، إلى الأمين العام أن يوفد بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي بحلول ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، وأن يقدم على هذا الأساس توصيات إلى المجلس بشأن مستقبل دور الأمم المتحدة في هايتي، بما في ذلك أي توصيات بشأن التخفيض التدريجي والخروج، في رابع تقرير من تقاريره التي يقدمها كل ٩٠ يوما، في موعد أقصاه ١ آذار/مارس ٢٠١٩.


الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وإجراءات مجلس الأمن المذكورة أعلاه تجعل الظروف التشغيلية للبعثة اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ تتسم بقدر كبير من عدم اليقين إلى أن يتخذ المجلس قراره في نيسان/أبريل ٢٠١٩ بشأن تجديد ولاية البعثة، فضلا عن توقيت وطرائق تحوّلها المتوقع إلى وجود تابع للأمم المتحدة لا يعنى بحفظ السلام في هايتي.

٥ - وبناء على ذلك، ووفقا للفقرة ٤ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ ألف، يقترح الأمين العام ترتيبات مالية للبعثة لفترة ستة أشهر من أجل تزويدها بالموارد الكافية لكي تواصل الاضطلاع بولايتها الحالية والقيام بأنشطة الإغلاق. ووفقا لإجراءات الميزانية المعمول بها، سيستعرض الأمين العام الآثار المالية المترتبة في الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠ والناشئة عن القرار النهائي لمجلس الأمن في نيسان/أبريل ٢٠١٩ والرجوع إلى الجمعية العامة، عند اللزوم.

## ثانيا - الولاية وافتراضات التخطيط

### ألف - لمحة عامة

٦ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بموجب قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧) المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وأذن المجلس بتمديد ولاية البعثة حتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بموجب قراره ٢٤١٠ (٢٠١٨).

٧ - والبعثة مكلفة بدعم حكومة هايتي في تطوير الشرطة الوطنية الهايتية، وتعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد، بما في ذلك قطاعا العدالة والإصلاحيات، والنهوض بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك من خلال الرصد والإبلاغ والتحليل. وستواصل البعثة الاضطلاع بولايتها من خلال أطر مصنفة وفقا لأربعة عناصر هي: الأمن والاستقرار؛ والشؤون السياسية وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان؛ والدعم.

٨ - ويقع مقر البعثة في بور - أو - برانس، الذي سيأوي، بالإضافة إلى مقاطتي أرتيبونيت ونيب، مقر وحدات الشرطة المشكلة، إلى أن تنتهي عملية إعادتها.

### باء - معلومات أساسية

٩ - طلب مجلس الأمن، في قراره ٢٣٥٠ (٢٠١٧)، إلى الأمين العام أن يحدد استراتيجية خروج متوقع مدتها سنتان مُحكمة وذات نقاط مرجعية واضحة للانتقال إلى وجود تابع للأمم المتحدة في هايتي لا يتعلق بحفظ السلام من أجل مواصلة دعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي لبناء السلام والحفاظ عليه. وقدم الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/241)، ١١ نقطة مرجعية لاستراتيجية خروج للانتقال إلى وجود للأمم المتحدة لا يتعلق بحفظ السلام في هايتي. وتتضمن النقاط المرجعية وصفا لوضع نهائي منشود فيما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان في هايتي في الربع الأخير من عام ٢٠١٩ يتيح الانتقال السلس إلى وجود للأمم المتحدة لا يتعلق بحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، تضمن تقرير الأمين العام المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/527) ٤٦ مؤشر إنجاز ستستخدم في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف استراتيجية الخروج.

١٠ - وقدم الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1059)، معلومات مستكملة عن التقدم المحرز فيما يتعلق باستراتيجية الخروج ذات النقاط

المرجعية، ومعلومات مستكملة عن الجداول الزمنية لنقل المهام والمسؤوليات من أجل تسليمها إلى حكومة هايتي، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة في هايتي، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق أهداف استراتيجية خروج البعثة. ولا يزال تحقيق عدد كبير من المؤشرات المرجعية أمرا غير مؤكد، ولا سيما اعتماد وتنفيذ تشريعات تعتبر بالغة الأهمية في توطيد سيادة القانون في هايتي. ومن بين ٤٦ مؤشر إنجاز مرجعي هناك ٥ مؤشرات تسير على الطريق الصحيح نحو الإنجاز وفقا للجدول الزمني، وهناك تحديات متفاوتة فيما يتعلق بتحقيق ٢٨ مؤشرا، وهناك ١٠ مؤشرات لا تسير على الطريق الصحيح نحو الإنجاز و ٣ مؤشرات لم يتم قياسها أو تحديثها لأنها لم تكن متاحة في وقت إعداد التقرير.

١١ - ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، على النحو المقرر دستوريا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، طلبت حكومة هايتي المساعدة من منظومة الأمم المتحدة في هايتي من أجل تنظيم تلك الانتخابات. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُوفدت بعثة لتقييم البيئة السياسية والانتخابية في هايتي، والإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم العملية الانتخابية وقدرات الجهات الانتخابية المعنية واحتياجاتها. وبعد التقييم، أُوصي بأن تقدم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها المزيد من المساعدة الانتخابية اللوجستية والتقنية من أجل دعم الحكومة، التي ستتحمل الجانب الأكبر من تكاليف الانتخابات. ويعتبر دور المساعي الحميدة الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام أساسيا في تعزيز بيئة سياسية مستقرة في الفترة السابقة للانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، أُوصي بأن تكفل البعثة أو خلفها المحتمل استمرار تقديم الدعم الاستشاري من الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية الهايتية خلال الفترة الانتخابية التي يُحتمل أن تعتريها تقلبات سريعة.

١٢ - وبناء على طلب مجلس الأمن في قراره ٢٤١٠ (٢٠١٨)، أوفدت بعثة تقييم استراتيجي إلى هايتي في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ لوضع توصيات تقدمها إلى المجلس بشأن دور الأمم المتحدة في هايتي في المستقبل، بما في ذلك أي توصيات بشأن التخفيض التدريجي من حجم البعثة أو خروجها. وسترد توصيات الأمين العام التي سيقدمها في أعقاب بعثة التقييم الاستراتيجي في تقريره المقبل الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان من المتوقع أن تظل التوصيات تعكس تطور الحالة السياسية والأمنية الراهنة والتقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية.

## جيم - افتراضات التخطيط

١٣ - نظرا لأن التغييرات المدخلة على الولاية، لم يُبتّ فيها بعد مجلس الأمن في وقت إعداد الميزانية، فإن افتراضات التخطيط الواردة في مذكرة الأمين العام هذه تستند إلى الولاية الحالية للبعثة، التي تهدف إلى تحقيق الانتقال إلى وجود للأمم المتحدة لا يتعلق بحفظ السلام في البلد في الربع الأخير من عام ٢٠١٩، تمشيا مع توجيه مجلس الأمن في قراره ٢٤١٠ (٢٠١٨) ومع استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية.

١٤ - وقد تفاقم تقلب المناخ السياسي والأمني الراهن في هايتي بسبب المظاهرات العنيفة التي جرت في تموز/يوليه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وجرت المظاهرات في تموز/يوليه عقب إعلان الحكومة إزالة دعم الوقود، في حين كان الدافع إلى المظاهرات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر ادعاءات عديدة تتعلق بسوء

إدارة صندوق النفط الكاريبي[1]. وخلال تلك المظاهرات، طالبت منظمات المجتمع المدني بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة في إدارة صندوق النفط الكاريبي. ولمعالجة هذا الوضع، بادرت الحكومة بإجراء حوار وطني لم يُحرز، حتى الآن، إلا تقدما محدودا، مما فاقم تعطيل الخدمات التي تقدمها الحكومة. وقد اضطر ذلك قيادة البعثة أكثر إلى استخدام مساعي الأمين العام الحميدة للمساعدة في تخفيف حدة التوترات، لا سيما قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

١٥ - وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠١٨)، ستساعد البعثة الحكومة على تعزيز مؤسسات سيادة القانون في هايتي، وعلى مواصلة دعم وتطوير الشرطة الوطنية الهايتية، والمشاركة في عمليات الرصد والإبلاغ والتحليل في مجال حقوق الإنسان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ستضطلع البعثة بأنشطة للتحضير للإغلاق المتوقع للبعثة، إذا ما اتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن مسار العمل هذا، يشمل تخفيضا تدريجيا بهدف الحد من حضور البعثة. وتشمل هذه الأنشطة إغلاق المعسكرات، بمجرد إخلائها من قبل وحدات الشرطة المشكلة في كل من كاب هايسيان، وغوناييف، وميراغوان، وإغلاق تسعة مواقع مشتركة مع شرطة الأمم المتحدة. وسيجري نقل أفراد شرطة الأمم المتحدة إلى بور - أو - برانس إلى حين إعادتهم إلى أوطانهم. وستواصل البعثة التصرف في المخزون الفائض الكبير الذي ورثته عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وذلك وفقا لخطة في التصرف في الأصول وتصفيتها. وعلاوة على ذلك، ستنفذ البعثة الأعمال التحضيرية للتأكد من أن إغلاق جميع المعسكرات لا تترتب عليه أي آثار بيئية سلبية تمس المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن البعثة سوف تركز اهتمامها على إنجاز الأنشطة البرنامجية التي بدأت خلال الفترة الحالية. ولم تُدرج الاحتياجات من الموارد اللازمة للبرامج الجديدة المتعلقة بالحد من العنف المجتمعي، والأنشطة البرنامجية والمشاريع السريعة الأثر الأخرى في الاحتياجات المقترحة من الموارد والواردة في هذه المذكرة.

١٦ - وفيما يتعلق بقوام الشرطة، واستنادا إلى خطة الأمن الانتقالية، من المتوخى أن تشرع البعثة في خفض قوام وحدات الشرطة المشكلة تدريجيا، بهدف إعادة جميع وحدات الشرطة المشكلة القائمة إلى الوطن بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ستتم عملية الإعادة إلى الوطن استنادا إلى الحالة الأمنية المتغيرة في هايتي.

١٧ - ويتوقف الخفض التدريجي لأفراد شرطة الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن بشأن القوام المأذون به بعد نيسان/أبريل ٢٠١٩. وبالنظر إلى الحاجة إلى استمرار قيام الأمم المتحدة بدور توجيهي واستشاري فيما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية قبل الفترة الانتخابية، فمن المفترض أن يظل عنصر مكمل لا يتجاوز قوامه ٥٠ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة منتشرا حتى نهاية ولاية البعثة.

١٨ - وتستند الاحتياجات من الموارد المقترحة المتعلقة بالموظفين المدنيين إلى ملاك الموظفين الحالي المعتمد للبعثة.

(١) التحالف النفطي بين دول منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وجمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي تحصل بموجبه الدول الأعضاء على النفط بشروط تمويل تفضيلية.

## دال – أطر الميزنة القائمة على النتائج

١٩ – ستواصل البعثة تنفيذ ولايتها على أساس إطار الميزنة القائمة على النتائج الوارد في تقرير الأمين العام عن ميزانية البعثة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ (A/72/793). وستركز البعثة على الإنجازات المتوقعة والمؤشرات ذات الصلة التي سوف لا تكون قد تحققت بالكامل بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وخلال هذه الفترة، ستعطي البعثة الأولوية للإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المتعلقة بالنقاط المرجعية في استراتيجية الخروج، التي يرد بيانها في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨ (S/2018/241).

٢٠ – وترد الإنجازات المتوقعة والمؤشرات ذات الصلة الخاصة بالبعثة خلال هذه الفترة في مرفق هذه المذكرة.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

٢١ – يتولى ديوان الممثل الخاص للأمين العام توجيه البعثة وإدارتها بوجه عام.

### العنصر ١: الأمن والاستقرار

٢٢ – سيواصل عنصر الأمن والاستقرار في البعثة التركيز على الأنشطة المضطلع بها دعماً لتنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧–٢٠٢١ من خلال برنامج الإرشاد والمشورة. وتشمل مجالات التركيز ما يلي: (أ) إدارة الشرطة والقيادة والتحكم؛ (ب) المهارات التقنية والمتخصصة في مجال الإدارة والتحقيق؛ (ج) تعزيز آليات المساءلة لدى الشرطة الوطنية الهايتية، بما في ذلك المفتشية العامة التابعة لها؛ (د) التخطيط الاستراتيجي؛ (هـ) دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في صفوف الشرطة الوطنية الهايتية؛ (و) دعم برامج منع العنف الجنسي والجنساني.

٢٣ – وبعد إعادة ثلاث وحدات من الشرطة المشكلة إلى الوطن خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، ستظل أربع وحدات من الشرطة المشكلة متمركزة في بور – أو – برانس وفي مقاطعتين أخريين (أرتيبونيت ونيب) لضمان المكاسب الأمنية التي تحققت في السنوات الأخيرة من خلال إجراء دوريات ميدانية مشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية من أجل زيادة إبراز دور هذه الأخيرة وتوفير التدريب أثناء العمل بهدف تحسين مهارات وقدرات وحدات مكافحة الشغب. وستواصل وحدات الشرطة المشكلة توفير القدرة على الرد السريع عند الطلب لمساعدة الشرطة الوطنية على الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة في هايتي.

### العنصر ٢: الشؤون السياسية وسيادة القانون

٢٤ – ستواصل البعثة استخدام المساعي الحميدة لإشراك طائفة واسعة من أصحاب المصلحة الوطنيين، وكل من الهيئات الحكومية والمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، والقطاع الخاص، لتشجيع المسؤولية والمساءلة على المستويين الحكومي والتشريعي من أجل تعزيز مؤسسات سيادة القانون، بما في ذلك الجهات المسؤولة عن المسائل الانتخابية.

٢٥ – وتمشيا مع الاستراتيجية ذات المؤشرات المرجعية، وبالتعاون الوثيق مع الفريق القطري، ستدعو البعثة إلى اعتماد وتنفيذ نصوص تشريعية رئيسية، ولا سيما تشريعات: (أ) تدعم تنظيم نظام العدالة وسير عمله بشكل سليم بهدف تسوية الخلافات التي تغذي النزاعات، من قبيل القانون الجنائي،

وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون السجون؛ (ب) تعزّز الأداء المؤسسي، مثلاً من خلال إعادة تنظيم وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء، وإعادة تنظيم هيكل كلية القضاء، ودعم إنشاء مؤسسات انتخابية قوية، ولا سيما المجلس الانتخابي الدائم، زيادة تدعيم المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، وبخاصة المحكمة العليا المعنية بمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية؛ (ج) وتُشجع المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف الجنسي والجنساني، مثل مشروع قانون المساواة بين الجنسين والقانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه والقضاء عليه. وسوف تواصل البعثة تقديم دعم مخصّص لبناء القدرات وإسداء المشورة من أجل تعزيز فعاليّة أداء الجهاز القضائي، بدءاً من اعتقال الشرطة للمشتبه بهم ووصولاً إلى توجيه التهم إليهم ومن ثم احتجازهم.

٢٦ - وستعمل أفرقة متنقلة مؤلّفة من موظفين من ذوي الخبرة في الشؤون السياسية وفي مجالات العدالة والإصلاحيات وحقوق الإنسان والحد من العنف المجتمعي، يجري نشرها عادة انطلاقا من بورت - أو - برانس، ستعمل على كفالة حصول السلطات المحلية والمجتمعات المحلية في المقاطعات التسع الواقعة خارج بور - أو - برانس على مشورة البعثة ودعمها. وستعمل هذه الأفرقة المتنقلة بطريقة متّسقة مع أفراد موفدين من شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة، من أجل اتّباع استراتيجية متكاملة.

٢٧ - وستدعم البعثة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لتطوير مديرية إدارة السجون للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، والتي تشكل جزءاً من الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية الهايتية. وسيواصل خبراء البعثة في مجال الإصلاحيات والأفراد المقدمون من الحكومات من خلال الإرشاد ونقل الخبرات إلى كبار ضباط المديرية، سيواصلون تقديم المساعدة مع التركيز على التطوير التنظيمي، والأمن وتحسين ظروف الاحتجاز، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في الإدارة والتنظيم، بما في ذلك من خلال تعزيز استقلالية المديرية في إدارة ميزانيتها. وستقدم البعثة أيضا الدعم إلى المديرية في وضع وتنفيذ خريطة طريق للتوظيف والتدريب، بهدف زيادة عدد أفرادها.

### العنصر ٣: حقوق الإنسان

٢٨ - سيضطلع عنصر حقوق الإنسان بأنشطة تشمل ثلاثة مجالات متماشية مع أهداف الاستراتيجية ذات المؤشرات المرجعية، وهذه المجالات هي: (أ) تحسين امتثال الحكومة لآليات حقوق الإنسان؛ (ب) تحسين قدرة مكتب حماية المواطنين؛ (ج) تحسين قدرة منظمات المجتمع المدني على كفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في هايتي على نحو أفضل. وسيواصل عنصر حقوق الإنسان تركيز تدخلاته على تحسين الروح المهنية والمساءلة والامتثال لقوانين حقوق الإنسان في مؤسسات الشرطة والعدالة والمؤسسات الإصلاحية.

٢٩ - وتمشيا مع الاستراتيجية ذات المؤشرات المرجعية، ستعمل البعثة على زيادة مشاركة هايتي في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تشجيع الحكومة على اعتماد خطة عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وتمشيا مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس)، سيقوم مكتب حماية المواطنين ببناء القدرات اللازمة ليتمكن على نحو مستقل من رصد انتهاكات حقوق الإنسان والدعوة إلى مساءلة مرتكبيها، كما سيقوم بدور فعال في مجال الرصد فيما يتعلق بدستور البلد وقوانينه.

٣٠ - وستنقل البعثة تدريجياً مهامها المتعلقة بدعم حقوق الإنسان إلى المؤسسات الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني. وستقدّم المساعدة والدعم التقنيين إلى منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا حقوق الإنسان. وسيواصل عنصر حقوق الإنسان رصد حالة حقوق الإنسان في هايتي والتحقيق فيها وتحليلها والإبلاغ عنها، وتحديد أنماط واتجاهات الانتهاكات، وإسداء المشورة إلى السلطات بشأن الاستراتيجيات والتدابير المتعلقة بمنع إفلات مرتكبي الانتهاكات الحالية والماضية من العقاب. وسيشكل موظفو عنصر حقوق الإنسان أيضاً جزءاً من أفرقة الرصد المشترك المتنقلة التابعة للبعثة، عند الاقتضاء. وستواصل البعثة تعزيز الجهود المبذولة في مجال حقوق الإنسان من خلال التدخلات البرنامجية، وتوجيه مبادرات الحد من العنف المجتمعي الرامية إلى دعم منظمات المجتمع المدني المحلي التي ترصد حقوق الإنسان، والمشاريع السريعة الأثر المتعلقة بتقديم الدعم التدريبي واللوجستي والتقني لمنظمات رصد حقوق الإنسان.

**العنصر ٤: الدعم**

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيواصل عنصر الدعم تقديم خدمات تتسم بالفعالية والكفاءة دعما لتنفيذ ولاية البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل عنصر دعم البعثة التركيز على إنهاء الأنشطة، بما في ذلك إغلاق المعسكرات وأماكن العمل الأخرى، والتصرف في الأصول والمخزونات، وإعادة الأفراد النظاميين، وإنهاء خدمة الموظفين المدنيين، وإنهاء العقود وتسوية الالتزامات المالية الأخرى.

# ثالثا - الاحتياجات من الموارد للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

## ألف - الموارد البشرية

الجدول ١
**أفراد الشرطة**

| | *الوظائف المأذون بها*[أ] |
|---|---|
| شرطة الأمم المتحدة | ٢٩٥ |
| وحدات الشرطة المشكلة | ٧٠٠ |

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

٣٢ - يرد بيان أعلى المستويات المأذون بها لأفراد الشرطة في الجدول ١. وإذ تأخذ البعثة في الاعتبار قدرة الشرطة الوطنية الهايتية على التصدي لمخاطر الأمن الداخلي في هايتي، فإنها ستبدأ في خفض وحدات أفراد شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة تدريجيا.

الجدول ٢

**الموظفون المدنيون**

| | الموظفون الدوليون | | | | | | | الموظفون الوطنيون[أ] | متطوعو الأمم المتحدة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | و أ ع – أ ع م | مد-٢ – مد-١ | ف-٥ – ف-٤ | ف-٣ – ف-٢ | الخدمة الميدانية | المجموع الفرعي | | | | |
| **التوجيه التنفيذي والإدارة** | ١ | ١ | ١١ | ٤ | ١ | **١٨** | ١٦ | ٣ | **٣٧** |
| **العناصر** | | | | | | | | | | |
| الأمن والاستقرار | – | ٢ | ٧ | ٩ | ١ | **١٩** | ١٠ | – | **٢٩** |
| الشؤون السياسية وسيادة القانون | – | ٢ | ١١ | ٦ | ٢ | **٢١** | ٣٧ | – | **٥٨** |
| حقوق الإنسان | – | ١ | ٤[ب] | ٤ | – | **٩** | ٩ | ٣ | **٢١** |
| الدعم | – | ١ | ١٥ | ١٦ | ٦٨ | **١٠٠** | ١١٤ | ٧ | **٢٢١** |
| **مجموع الوظائف الثابتة والوظائف المؤقتة** | **١** | **٧** | **٤٨** | **٣٩** | **٧٢** | **١٦٧** | **١٨٦** | **١٣** | **٣٦٦** |

(أ) يشمل ٤٧ موظفا فنيا وطنيا و ١٣٩ موظفا من فئة الخدمات العامة.

(ب) يشمل وظيفة واحدة ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٥.

٣٣ - يعكس ملاك الموظفين المقترح في الجدول ٢ أعلاه، الملاك التكميلي المعتمد للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وتعكس تقديرات التكاليف تطبيق معدلات الشغور، التي تأخذ في الاعتبار معدلات الشغور الفعلية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وتسمح بإجراء عملية تخفيض تدريجي للموظفين المدنيين.

## باء – الموارد المالية

*(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

| *الفئة* | *النفقات للفترة من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨* | *المبلغ المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩* | *تقديرات التكاليف للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩* |
|---|---|---|---|
| **الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة** | | | |
| المراقبون العسكريون | – | – | – |
| الوحدات العسكرية | – | – | – |
| شرطة الأمم المتحدة | ١٢ ١٣١,٤ | ١٥ ٤٨٥,١ | ٦ ١٣٠,١ |
| وحدات الشرطة المشكلة | ٢١ ٧٧٦,٦ | ٢٨ ٤٥٦,٩ | ٩ ٧٢٦,٤ |
| **المجموع الفرعي** | **٣٣ ٩٠٨,٠** | **٤٣ ٩٤٢,٠** | **١٥ ٨٥٦,٥** |
| **الموظفون المدنيون** | | | |
| الموظفون الدوليون | ١٤ ٦٧٦,٣ | ٢٩ ٨٧٣,٤ | ١٥ ٣٥١,٢ |
| الموظفون الوطنيون | ٣ ٨٩٤,١ | ٨ ٠٩٢,٤ | ٣ ٢٠٤,٤ |
| متطوعو الأمم المتحدة | ١٤٣,٩ | ٧٦٨,٤ | ١٣٧,٨ |
| المساعدة المؤقتة العامة | ٧ ١٢٤,٠ | ٢٥٩,٢ | ١٦٠,٤ |
| الأفراد المقدمون من الحكومات | ١ ٣٣٠,٥ | ٢ ١٤٦,٢ | ١ ١٨٤,٧ |
| **المجموع الفرعي** | **٢٧ ١٦٨,٨** | **٤١ ١٣٩,٦** | **٢٠ ٠٣٨,٥** |
| **التكاليف التشغيلية** | | | |
| مراقبو الانتخابات المدنيون | – | – | – |
| الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية | ٢٢٤,٣ | ٣٣١,٦ | ٣٤,٠ |
| السفر في مهام رسمية | ١ ٠٥٣,٥ | ١ ٣٧٩,٣ | ٤٩٩,٠ |
| المرافق والهياكل الأساسية | ٨ ٧٣٣,٢[أ] | ١٢ ٦٨٩,٤ | ٨ ٤٨٢,٩ |
| النقل البري | ١ ٢٦٩,٤ | ١ ٨٤٤,٣ | ٨٤٣,١ |
| العمليات الجوية | ٣ ٥١٩,٠ | ٥ ٦٤١,٦ | ٩٣٩,١ |
| العمليات البحرية | ٩,٢ | – | – |
| الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | ٣ ١٦٦,٨[ب] | ٤ ٨١٠,١ | ٢ ٤٠١,٦ |
| الشؤون الطبية | ٥٥٠,٥ | ٦٣٠,٥ | ٣٨٢,١ |
| المعدات الخاصة | – | – | – |
| اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى | ٧ ٧٣٦,٥[ج] | ٧ ٩٤٧,٥ | ٢ ٣٧٣,٣ |
| المشاريع السريعة الأثر | ٤٧٢,٠ | ١ ١٠٠,٠ | – |
| **المجموع الفرعي** | **٢٦ ٧٣٤,٤** | **٣٦ ٣٧٤,٣** | **١٥ ٩٥٥,١** |
| **إجمالي الاحتياجات** | **٨٧ ٨١١,٢** | **١٢١ ٤٥٥,٩** | **٥١ ٨٥٠,١** |
| الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين | ٢ ٧٠٥,١ | ٤ ٢٥٨,٦ | ١ ٨٣٨,٤ |
| **صافي الاحتياجات** | **٨٥ ١٠٦,١** | **١١٧ ١٩٧,٣** | **٥٠ ٠١١,٧** |
| التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) | – | – | – |
| **مجموع الاحتياجات** | **٨٧ ٨١١,٢** | **١٢١ ٤٥٥,٩** | **٥١ ٨٥٠,١** |

(أ) بلغت قيمة النفقات المبلغ عنها المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية ٤٠٠ ٦٩٧ ٨ دولار. ويشمل هذا الرقم مبلغا قدره ٨٠٠ ٣٥ دولار ليشكل أساسا للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

(ب) يمثل مجموع النفقات المبلغ عنها المتعلقة بالاتصالات (٥٠٠ ٦٦٨ ١ دولار) وتكنولوجيا المعلومات (٣٠٠ ٤٩٨ ١ دولار) ليشكل أساسا للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

(ج) بلغت النفقات المبلغ عنها المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى ٣٠٠ ٧٧٢ ٧ دولار. ولا يشمل هذا الرقم مبلغا قدره ٨٠٠ ٣٥ دولار ليشكل أساسا للمقارنة مع الموارد المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات التكاليف للفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

## جيم - تحليل الاحتياجات من الموارد

*(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)*

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **شرطة الأمم المتحدة** | ٦ ١٣٠,١ دولار |

٣٤ - الاحتياجات من الموارد البالغة ١٠٠ ١٣٠ ٦ دولار مقدرة لتغطية التكلفة الشهرية المتوسطة لنشر ١٨٩ فردا من أفراد شرطة الأمم المتحدة للفترة، مع أخذ الخفض التدريجي في الاعتبار، مما سيمكن البعثة من دعم الشرطة الوطنية الهايتية خلال فترة الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتعكس الاحتياجات تطبيق معدل شغور نسبته ٤,٤ في المائة.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **وحدات الشرطة المشكلة** | ٩ ٧٢٦,٤ دولار |

٣٥ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٤٠٠ ٧٢٦ ٩ دولار مقدرة لتغطية التكلفة الشهرية لنشر ٥٦٠ فردا من أفراد وحدات الشرطة المشكلة لمدة شهرين حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٩، و ٤٢٠ فردا لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، استنادا إلى خطة نقل المسؤوليات الأمنية للبعثة، التي تتوخى إعادة جميع أفراد وحدات الشرطة المشكلة بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الاحتياجات من الموارد مخصصات الشحن اللازمة لإعادة المعدات المملوكة للوحدات.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **الموظفون الدوليون** | ١٥ ٣٥١,٢ دولار |

٣٦ - يقترح رصد مبلغ ٢٠٠ ٣٥١ ١٥ دولار لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بـ ١٦٦ موظفا دوليا للفترة. وقد طُبق في حساب تكاليف المرتبات معدل شغور قدره ١٩,٨ في المائة.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **الموظفون الوطنيون** | ٣ ٢٠٤,٤ دولار |

٣٧ - يقترح رصد مبلغ ٤٠٠ ٢٠٤ ٣ دولار لتغطية المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بـ ١٨٦ موظفا وطنيا منهم ٤٧ موظفا فنيا وطنيا و ١٣٩ موظفا من فئة الخدمات العامة للفترة. وقد طُبق معدلا شغور قدرهما ٢١,٤ في المائة و ١٧,٩ في المائة على التوالي في حساب تكاليف المرتبات للموظفين الفنيين الوطنيين والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **متطوعو الأمم المتحدة** | ١٣٧,٨ دولار |

٣٨ - يقترح رصد مبلغ ٨٠٠ ١٣٧ دولار لتغطية تكاليف ١٣ متطوعا من متطوعو الأمم المتحدة للفترة. وقد طُبق معدل شغور قدره ٦٨,٨ في المائة في حساب البدل.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **المساعدة المؤقتة العامة** | ١٦٠,٤ دولار |

٣٩ - يقترح رصد مبلغ ٤٠٠ ١٦٠ دولار لتغطية تكاليف وظيفة دولية واحدة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة للفترة وحصة البعثة من المساعدة المؤقتة العامة المتصلة بأنشطة الدعم لتطبيق نظام أوموجا الموسع ٢، وغير ذلك من المبادرات الشاملة. وقد طُبق معدل شغور قدره ١٥ في المائة في حساب تكاليف المرتبات.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **الأفراد المقدمون من الحكومات** | ١٨٤,٧ ١ دولار |

٤٠ - يقترح رصد مبلغ ٧٠٠ ١٨٤ ١ دولار لتغطية التكلفة الشهرية المتوسطة لنشر ٢٩ فردا من ضباط الإصلاحيات للفترة.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **الخبراء الاستشاريون** | ٣٤,٠ دولار |

٤١ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٠٠٠ ٣٤ دولار مقدرة لتغطية الخدمات الاستشارية اللازمة لتقديم التدريب الإلزامي لأفراد الأمن.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **السفر في مهام رسمية** | ٤٩٩,٠ دولار |

٤٢ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٠٠٠ ٤٩٩ دولار مقدرة لتغطية الرحلات التي من المتوقع أن تتم خلال الفترة. وتمشيا مع استمرار تطبيق استراتيجية وجود محدود لموظفي البعثة خارج العاصمة، تشمل

الرحلات المقررة سفر الأفرقة المتنقلة المشتركة إلى تسع مناطق لإنجاز الأنشطة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرج اعتماد لتغطية تكاليف رحلات الموظفين من العنصر الفني وعنصر الدعم لتخطيط للانتقال وتسليم المهام الصادر بها تكليف إلى أصحاب المصلحة المحليين والدوليين، بما في ذلك التحضير للإغلاق أماكن العمل.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **المرافق والهياكل الأساسية** | ٨ ٤٨٢,٩ دولار |

٤٣ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٨ ٤٨٢ ٩٠٠ دولار مقدرة في المقام الأول لتغطية تكاليف استئجار أماكن العمل التي تستخدمها البعثة، والمنافع العامة والتخلص من النفايات، وخدمات الأمن، وقطع الغيار واللوازم، فضلا عن الوقود والزيوت ومواد التشحيم. وعند الاقتضاء، طبقت الأسعار التعاقدية السائدة لتقدير الاحتياجات من الموارد للفترة. وتشمل الاحتياجات أنشطة تنظيف البيئة واستصلاح المواقع وإغلاقها.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **النقل البري** | ٨٤٣,١ دولار |

٤٤ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٨٤٣ ١٠٠ دولار مقدرة في المقام الأول لتشغيل وصيانة ٣١٤ مركبة، منها ٢١٠ مركبة خفيفة لنقل الركاب، و ٥٩ مركبة من مركبات الأغراض الخاصة، و ٣ سيارات إسعاف و ٩ مركبات مدرعة، و ٧ قطع من المعدات الهندسية و ٢٤ قطعة من معدات مناولة العتاد ومقطورتان. وتشمل الاحتياجات من الموارد اعتمادات لتغطية تكاليف قطع الغيار والتأمين من المسؤولية قبل الغير والوقود والزيوت ومواد التشحيم.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **العمليات الجوية** | ٩٣٩,١ دولار |

٤٥ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٩٣٩ ١٠٠ دولار مقدرة لتغطية تكاليف استئجار واستخدام طائرة مروحية مدنية لمدة ١٤٠ ساعة طيران تقريبا لدعم البعثة في تنفيذ الأنشطة الانتقالية.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات** | ٢ ٤٠١,٦ دولار |

٤٦ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٢ ٤٠١ ٦٠٠ دولار مقدرة لتغطية تكاليف الاتصالات التجارية، وصيانة وتصليح معدات الاتصالات الموجودة، وقطع الغيار وخدمات الإعلام. وتشمل الاحتياجات من الموارد أيضا اعتمادا لتغطية تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات على أساس المعدلات

القياسية المطبقة على عدد محطات العمل المقررة. وتشمل الاحتياجات المقدرة أيضاً اعتمادات لتغطية تكاليف الصيانة والتصليح، إضافةً إلى قطع الغيار.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **الشؤون الطبية** | ٣٨٢,١ دولار |

٤٧ - الاحتياجات من الموارد البالغة ١٠٠ ٣٨٢ دولار مقدرة لتغطية الخدمات الطبية واللوازم الطبية العادية.

| | *تقديرات التكاليف* |
|---|---|
| **اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى** | ٢ ٣٧٣,٣ دولار |

٤٨ - الاحتياجات من الموارد البالغة ٣٠٠ ٣٧٣ ٢ دولار مقدرة في المقام الأول للتعاقد مع فرادى الموظفين التعاقديين لمواصلة إنجاز الأعمال المتراكمة والقيام بالتسويات فيما يتعلق بالإدارة العادية للأصول والمخزون، ودعم البعثة في التحضير لإغلاقها وضمان إنهاء العقود على الوجه الصحيح لحماية المنظمة من الالتزامات المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الاحتياجات من الموارد تكاليف الشحن الأخرى والتكاليف ذات الصلة بالنقل الداخلي للأصول من المناطق إلى بور - أو - برانس.

## رابعا - الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما

٤٩ - **فيما يلي الإجراءان المطلوب من الجمعية العامة اتخاذهما فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي:**

(أ) **الإذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز ١٠٠ ٨٥٠ ٥١ دولار للإنفاق على البعثة لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩؛**

(ب) **تقسيم المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه إلى أنصبة مقرّرة بمعدل شهري قدره ٦٨٣ ٦٤١ ٨ دولارا إذا قرّر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩.**

# المرفق

## إطار الميزنة القائمة على النتائج

### العنصر ١: الأمن والاستقرار

| *الإنجازات المتوقعة* | *مؤشرات الإنجاز* |
|---|---|
| ١-١ تحسين البيئة الأمنية في جميع أرجاء هايتي | ١-١-١ انخفاض نسبة حالات القتل لكل ٠٠٠ ١٠٠ مواطن التي أبلغت عنها الشرطة الوطنية الهايتية (٢٠١٨/٢٠١٧: ٩,٤؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٩,٣؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٩,٢) |
| | ١-١-٢ انخفاض عدد حالات الاختطاف المبلغ عنها إلى الشرطة الوطنية الهايتية في منطقة بور - أو - برانس (٢٠١٨/٢٠١٧: ٥٥؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٥٠؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٤٥) |
| | ١-١-٣ انخفاض عدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الذين قتلوا (٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٠؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٥؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٢) |
| | ١-١-٤ انخفاض عدد عمليات العصابات المسلحة في مناطق بؤر التوتر في سيتي سولاي، وبيل إير، ومارتيسان التي يسودها التوتر (٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٢؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٨؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٦) |
| ١-٢ تستجيب الشرطة الوطنية الهايتية لحالات الإخلال بالنظام العام ومواجهة التهديدات الأمنية في جميع أنحاء هايتي، مبرهنة بذلك على مستويات عالية من الكفاءة المهنية ومراعاة حقوق الإنسان والفروق بين الجنسين، دون الحاجة إلى دعم دولي، وذلك نتيجة لتنفيذ الأولويات ذات الصلة من الخطة الاستراتيجية لتطوير الشرطة الوطنية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. | ١-٢-١ زيادة معدل تنفيذ إجراءات الخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٧,٦ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٤٣,٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٥٤,٠ في المائة) |
| | ١-٢-٢ زيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية لكل ٠٠٠ ١٠ مدني (٢٠١٨/٢٠١٧: ١٥,٧؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ١٦,٥؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٦,٧) |
| | ١-٢-٣ زيادة عدد ضباط الشرطة الوطنية الهايتية الإناث (٢٠١٨/٢٠١٧: ٢٤٩ ١؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٤٠٠ ١؛ ٢٠١٩/ ٢٠٢٠: ٧٠٠ ١) |
| | ١-٢-٤ زيادة النسبة المئوية لضباط الشرطة الوطنية الهايتية المنتشرة خارج منطقة بور - أو - برانس الحضرية (٢٠١٨/٢٠١٧: ٣٤,٢ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٤٠,٠ في المائة؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٤٢,٠ في المائة) |
| | ١-٢-٥ زيادة عدد الوحدات المتخصصة في النظام العام القادرة على الاستجابة للتهديدات الأمنية دون دعم من البعثة، من بين وحدات الشرطة الوطنية الهايتية البالغ عددها ١٣ وحدة (٢٠١٨/٢٠١٧: ٦؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٨؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٣) |

| *الإنجازات المتوقعة* | *مؤشرات الإنجاز* |
|---|---|
| | ٢-١-٦ النسبة المئوية من عمليات النظام العام و/أو العمليات الأمنية المقررة التي نفذتها الشرطة الوطنية الهايتية دون دعم من البعثة (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٥ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩٦ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٠٠ في المائة) |
| | ٢-١-٧ ارتفاع معدل تنفيذ ميزانية الشرطة الوطنية الهايتية التي تمولها حكومة هايتي (٢٠١٧/٢٠١٨: ٩٩ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٩٩,٥ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ٩٩,٦ في المائة) |

**العنصر ٢: الشؤون السياسية وسيادة القانون**

| *الإنجازات المتوقعة* | *مؤشرات الإنجاز* |
|---|---|
| ٢-١ تعزيز مؤسسات سيادة القانون من خلال تحسين الحوكمة | ٢-١-١ يتولى مجلسا البرلمان صياغة القانون الانتخابي وإقراره ويصدره الرئيس |
| ٢-٢ تحسين أداء مؤسسات العدل الرئيسية، وهيئات الرقابة والآليات الوطنية للمعونة القانونية التي تدير شؤون الاحتجاز المطول قبل المحاكمة | ٢-٢-١ يقوم المجلس الأعلى للقضاء بدوره كاملا في توفير الرقابة عن طريق إنشاء آلية تنفيذية لتقييم القضاة (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١) |
| | ٢-٢-٢ تنفيذ خطة برنامج المعونة القانونية التي توفرها الدولة من خلال إنشاء مكاتب المساعدة القانونية باعتبار ذلك استراتيجية لكفالة وصول الفئات الضعيفة على نحو مستدام إلى العدالة (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر، ٢٠١٨/١٩: ٣) |
| | ٢-٢-٣ تقوم وزارة العدل والأمن العام بوضع وتنفيذ آلية لتقييم أداء مكاتب المدعين العامين والعاملين فيها (٢٠١٧/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ١) |
| | ٢-٢-٤ الزيادة بنسبة ٥٠,٠ في المائة في عدد القضايا التي يقوم المدعون العامون بتجهيزها في الوقت الحقيقي في الولاية القضائية النموذجية في بور - أو - برانس (٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٩٥؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٨٠٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١ ٢٠٠) |
| | ٢-٢-٥ انخفاض النسبة المئوية للسجناء المحتجزين قبل المحاكمة لمدة تزيد عن سنتين في الولاية القضائية النموذجية في بور - أو - برانس (٢٠١٧/٢٠١٨: ٥٠,٤ في المائة؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٤٠,٠ في المائة؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١٥ في المائة) |
| | ٢-٢-٦ الزيادة بنسبة ٥٠,٠ في المائة في عدد القضايا التي يغلقها قضاة التحقيق في الولاية القضائية النموذجية في بور - أو - برانس (٢٠١٧/٢٠١٨: ٦٠٠؛ ٢٠١٨/٢٠١٩: ٧٥٠؛ ٢٠١٩/٢٠٢٠: ١ ١٢٥) |

| *الإنجازات المتوقعة* | *مؤشرات الإنجاز* |
|---|---|
| | ٢-٢-٧ زيادة قدرها ٦٠,٠ في المائة في عدد القضايا الجنائية الصادرة فيها أحكام في الولاية القضائية النموذجية في بور - أو - برانس (٢٠١٨/٢٠١٧: ٤٢٠؛ ٢٠١٩/٢٠١٨: ٦٠٩؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٩٧٥) |
| ٢-٣ تضطلع مديرية إدارة السجون بالمهام الإدارية الرئيسية، فهي تقدم الخدمات الأساسية لجميع المحتجزين وتسهر على احترام حقوقهم. | ٢-٣-١ انخفاض عدد الوفيات لكل ١ ٠٠٠ سجين سنويا (٢٠١٩/٢٠١٨: ١٦؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ١٠) |
| | ٢-٣-٢ زيادة عدد السجون المدعومة بالخدمات الصحية للسجناء (٢٠١٩/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٩) |
| | ٢-٣-٣ زيادة عدد ضباط مديرية إدارة السجون المعينين من خلال عملية مخصصة الغرض منها تحقيق هدف انتداب ٩٤١ ضابطا جديدا لتلبية احتياجات المديرية من الموظفين بحلول عام ٢٠٢١ (٢٠١٩/٢٠١٨: ٩٤؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٣٠٠) |
| | ٢-٣-٤ زيادة عدد السجون التي تصدّق عليها مديرية إدارة السجون باعتبارها قادرة على العمل دون دعم كامل الوقت من الجهات الفاعلة الدولية (البعثة أو غيرها) (٢٠١٩/٢٠١٨: صفر؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٩) |

**العنصر ٣: حقوق الإنسان**

| *الإنجازات المتوقعة* | *مؤشرات الإنجاز* |
|---|---|
| ٣-١ يعمل مكتب حماية المواطنين بصورة مستقلة ويحمي المواطنين الذين تنتهك حقوقهم | ٣-١-١ لا يزال المكتب المعني بحماية المواطنين ممتثلا تماما (الفئة ألف) للمعايير الدولية المتعلقة بعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ولديه القدرة الهيكلية اللازمة للعمل كمؤسسة مستقلة وفعالة وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس) |
| ٣-٢ تمتثل السلطات الوطنية للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية والسابقة والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان. | ٣-٢-١ وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان |
| ٣-٣ تعمل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك تلك التي تمثل النساء، مع السلطات الهايتية من أجل الدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبإمكانها تقديم الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان إلى السلطات القضائية أو الإدارية المختصة | ٣-٣-١ عدد التقارير البديلة التي تعُدّها منظمات المجتمع المدني وتقدمها إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان (٢٠١٩/٢٠١٨: ٣؛ ٢٠٢٠/٢٠١٩: ٢). |